حكومة إقليم كردستان تشارك في القمة الثالثة لمكافحة الفساد في الشرق الأوسط

□ أبو ظبي / وكالات

شارك وفد من حكومة اقليم كردستان في مؤتمر القمة الثالثة لمكافحة الفساد في الشرق الأوسط، المنعقد في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة . وكان المؤتمر مخصصا لكبار المدراء التنفيذيين في القطاعين العام والخاص بهدف وضع خطط وبرامج إستراتيجية للحد من مخاطر ظاهرة الرشوة في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

وخلال المؤتمر استعرضت مستشارة رئيس وزراء إقليم كردستان السيدة نسار طالباني جهود حكومة الإقليم في مكافحة الفساد وقدمت لمحة عامة عن مبادرات الإصلاح في حكومة إقليم كردستان للحد من مخاطر الرشوة في القطاعين العام والخاص، وقالت : " قامت حكومة الإقليم بإعداد كوادر رفيعة المستوى للعمل في مجال على مكافحة هذه الآفة الخطيرة". وأضافت أن حكومة الإقليم جزء من المنظومة العالمية لمكافحة الفساد وأن قادتنا حازمين على الالتزام بمحاربة هذه الظاهرة.

ففي عام ٢٠٠٩ شاركت حكومة إقليم كردستان في برنامج برايس ووتر هاوس كوبرز (PWC) لتقييم الكفاءة و الشفافية في تنفيذ الموازنة من أجل تحسين الخدمات العامة ووضع إستراتيجية الحكم الرشيد والشفافية.

وبالرغم من أن الربيع العربي قد أفسح المجال للمزيد من الشفافية، إلا أننا نلاحظ أن مخاطر الرشوة في الشرق الأوسط مازالت حقيقة قائمة ومعقدة للغاية. ومن العوامل التي تشكل الخطورة هي وجود الطرف الثالث، والاستشاريين وما يسمى بـ "رسوم خدمات ما بعد البيع" وتركيبة الهياكل الوظيفية، واستخدام الكيانات " شبه الحكومية" في أدوار رجال الأعمال في القطاعين العام والخاص زاد من التعرض لزيادة المسؤولية بموجب قوانين الرشوة المحلية والأجنبية.

وفي السنوات الأخيرة مارست خارجية الولايات المتحدة عدة إجراءات قانونية للحد من الفساد شملت منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك فضيحة برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء في العراق، وهناك أيضا التزام متزايد من قبل العديد من البلدان في الشرق الأوسط في التحقيق والمقاضاة للفساد، فضلاً عن انتشار القوانين الجديدة للحد من ظاهرة الرشوة في المملكة المتحدة، وهذه الإجراءات تتغير بسرعة بشكل عام.

وركز المؤتمر على كيفية الجمع بين جهود القطاعين العام والخاص للتصدي للفساد وسوء استخدام السلطة الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في النسيج الاجتماعي . ولاسيما في غالبية المناطق التي تعيش مرحلة ما بعد النزاعات والصراعات والتي تعتبر من أكثر المناطق المعرضة لظاهرة الفساد. واتفق المشاركون على أن الفساد هو مشكلة اقتصادية، ويعتبر كتحد سياسي واجتماعي يهدد الديمقراطية والتنمية المستدامة وسيادة القانون.

وفي إطار المؤتمر التقى وفد حكومة إقليم كردستان بالمسؤولين في هيئة المحاسبة بابو ظبي وكبار المسؤولين ورؤساء العديد من الشركات العالمية المختصين في مجال مكافحة الفساد، وخلال اللقاءات قدم الوفد شرحاً عن طبيعة الحكم في إقليم كردستان والإجراءات التي اتخذتها حكومة الإقليم بهدف الإصلاح والشفافية وأن حكومة الإقليم تتبع خطة إستراتيجية للشفافية منذ عام ٢٠٠٩ والتي تتبنى العديد من البنود الأساسية الواردة في اتفاقية مكافحة الفساد، مثل إقامة قواعد لسلوك الموظفين وزيادة الشفافية في أعمال الحكومة بما في ذلك المشتريات والميزانية العامة، والحد من الفساد في القطاع الخاص وتعزيز ودعم المجتمع المدني، ووضع آليات التنفيذ والمتابعة.

مصدر: الحكومة نفذت جميع قرارات رئيس الإقليم بشأن أحداث ١٧ شباط

□ أربيل / المدى

أعلن سكرتير مجلس وزراء إقليم كردستان،أمس الثلاثاء، عن تنفيذ الحكومة جميع القرارات التي أصدرها رئيس الإقليم مسعود بارزاني في شهر آب الماضي بشأن الأحداث التي شهدتها السليمانية ومدن أخرى بالإقليم في الـ١٧ من شباط الماضي وما تلاها، مشيراً الى أن اعتقال المتهمين في تلك الأحداث من اختصاص القضاء في الإقليم.

ولفت محمد قرداغي الى أن "من بين تلك القرارات التي نفذتها الحكومة إعادة صرف ميزانية أحزاب المعارضة الكردستانية (التغير والإتحاد والجماعة الإسلاميين) وحل مسألة المعاقبين السياسيين من أعضاء تلك الأحزاب).

وأضاف قرداغي أن "قضية اعتقال المتهمين في أحداث الـ١٧ من شباط الماضي وما تلاها في الإقليم من اختصاص القضاء"، مؤكداً على أن "الحكومة لا تتدخل في شؤون القضاء".

وكانت رئاسة إقليم كردستان قد أصدرت بيانا في آب الماضي، أكدت فيه على "عدم جواز اعتقال أحد في الإقليم خارج الأطر القانونية مع ضرورة وجود محام للمعتقل أثناء اعتقاله على أن يقرر القضاء موقفه القانوني خلال مدة أقصاها ٢٤ ساعة"، مشددة على "تسليم المتهمين بقتل المتظاهرين خلال الاحتجاجات التي شهدتها السليمانية في ١٧ شباط الماضي الى القضاء بهدف محاكمتهم".

كما حذر البيان "جميع الأطراف من التعرض للمساءلة القانونية في حال التستر على أي متهم مطلوب للقضاء في الإقليم"، مكلفا رئاسة مجلس الوزراء في الإقليم بإصدار التعليمات الخاصة بتنفيذ قرارات الرئاسة".

وأضاف البيان أنه "سيتم تشكيل لجنة لإلغاء كافة الإجراءات الإدارية والمالية غير القانونية التي تم اتخاذها ضد أنصار أحزاب المعارضة الكردستانية"، مؤكدا على "إعادة صرف ميزانية أحزاب المعارضة في الإقليم".

مكاتب لنشر الثقافة القانونية وتقديم الاستشارات المجانية في دهوك

□ دهوك / عبدالخالق دوسكي

أبدت منظمات للمجتمع المدني تخوفها من افتقار المجتمع إلى الثقافة القانونية التي تكون الفيصل في ما بينه وبين ارتكاب الجرائم الكثيرة والمتعددة وارتكاب الحوادث التي تؤدي إلى إلحاق أضرار مادية ومعنوية بالمواطنين في محافظة دهوك.

حيث أفاد ناشطون في مجال المجتمع المدني بأن هنالك تزايدا في وقوع الجرائم وارتكاب المخالفات القانونية داخل المجتمع وذلك بسبب قلة الوعي القانوني بين أفراد المجتمع.

شيرزاد بيرموسا

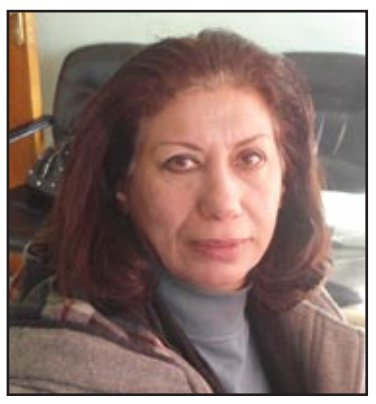

ارخوان مصطفى

شيرزاد بيرموسا مدير منظمة الند لدمقرطة الشباب قال للمدى "إن المجتمع يعاني نقصا في الوعي القانوني،لذلك ترى أن هنالك الكثير من المشاكل التي يقع فيها المواطنون نتيجة جهلهم بالقوانين ولا سيما حوادث السيروالطرقات التي راح ضحيتها الكثير من الأرواح البريئة كما أن هنالك الكثير من القوانين التي تغيرت أو تم تعديلها والمواطنون لايعرفون بها فيقعون فريسة لها مثل القوانين الخاصة بالضرائب والإيجارات". أرخوان مصطفى منسقة المشاريع في منظمة هارت لاند لحقوق الإنسان التي فتحت لها مكاتب للاستشارات القانونية المجانية في السليمانية ودهوك منذ أكثر من عام أوضحت أن هنالك حاجة ماسة لنشر الثقافة القانونية" إن هنالك الكثير من المشاكل التي يقع فيها المواطنون في إقليم كردستان وذلك بسبب جهلهم بالقوانين أو عدم معرفتهم بالحقوق التي يمتلكونها أو لأنهم لا يدركون المسالك القانونية لحل المشاكل التي تواجههم فيلجأون إلى خيارات خاطئة في حياتهم ،لذا فإننا أطلقنا مشروع الاستشارات القانونية المجانية وقدمنا أكثر من ألفي استشارة خلال العام الفائت"

من جهته أكد كاوه عبدالعزيز رئيس جمعية حماية المستهلك في دهوك أن هنالك جهلا كبيرا من قبل المواطنين بالحقوق التي يمتلكونها كمستهلكين وقال"لا توجد أي جهة حكومية تحمي حقوق المستهلك، إذ انه يمتلك الكثير من الحقوق على الجهات التي تنتج البضائع مثل إعلان تاريخ الصلاحية ومدتها ومنشأها" ودعا الجهات المعنية إلى ضرورة نشر ثقافة حماية المستهلك بين المواطنين كي لا يتم استغلالهم من قبل التجار. أما الباحثة والناشطة في مجال حقوق الإنسان بان أحمد فقد بينت أن المواطنين في إقليم كردستان يعانون قلة الوعي موضحة " ويتبين لنا ذلك من خلال عدم معرفتهم بالقوانين من جهة وعدم احترامهم القوانين من جهة ثانية والاستهزاء بالقوانين من جهة ثالثة " وبينت انه لو تم العمل على إصلاح هذه النقاط الثلاث فإنه بالإمكان أن نتجنب الوقوع في الكثير من المشاكل الاجتماعية كالعنف الأسري وحالات الانتحار والقتل.

وبينت أن المرأة في إقليم كردستان تعاني جهلا كبيرا بالقوانين والتعديلات التي تتم عليها كما أن للنظام العشائري المسيطر على المنطقة دورا كبيرا في إضعاف سلطة القانون وتوجه الناس إليه " فهو نظام مغلق لا يتواكب مع متطلبات العصر" أما المحامي هفال وهاب الناشط في مجال نشر الثقافة القانونية فقد قال" إن المواطنين بحاجة إلى الوعي بالقوانين كحاجتهم إلى الطعام والشراب " وقال أيضا " يجب على جميع منظمات المجتمع المدني في دهوك العمل على نشر الثقافة القانونية داخل المجتمع وخاصة القوانين المتعلقة بالحياة اليومية للمواطنين مثل قوانين المرور وحماية المستهلك واستعمال الاتصالات الحديثة مثل الموبايل والانترنيت " وأوضح أن هنالك نسبة كبيرة من المواطنين يفتقرون إلى أبسط المعلومات القانونية مثل كيفية تسجيل شكوى.

يذكر أن هنالك مكتبين للاستشارات القانونية المجانية قد تم فتحهما في دهوك من قبل منظمات مدنية ويتواجد فيهما عدد من المحامين الأكفاء الذين يقدمون الاستشارات القانونية للمواطنين بالمجان.

كردستانيات

■ وديع غزوان

نرجو ألا يفعلها

بغض النظر عن رأي اللجنة القانونية النيابية بشأن، عدم وجود قانون في الدستور يمنع المالكي من شغل منصبه مرة أخرى، فإننا نتمنى على رئيس الوزراء ألا يفعلها وأن يريح نفسه من وزر أثقالها و يخفف عنه حمل هذه المسؤولية، حتى لو فاز حزبه في الانتخابات المقبلة أو حقق تحالفات ترجح تسنّمه المنصب. الموضوع ليس شخصياً ولا يتعلق بنجاح أو فشل المالكي في إدارة مجلس الوزراء، بل هو أكبر من ذلك حيث انه فرصة بحسب رأينا المتواضع، لممارسة دور مهم وكبير لتثبيت مفاهيم جديدة في العمل السياسي، غابت عن مجتمعاتنا منذ قرون وليست عقوداً، مفاهيم تؤكد انه -أي العمل السياسي . أسمى من المناصب وما توفره من وجاهة وسلطة وامتيازات، وأن المسؤولية أمانة وعبء كبير، لذا كان العظماء فقط في التاريخ من تجنبوا إغراءاتها فبقوا خالدين ومعروفة هي مواقف الخليفة الفاروق عمر بن الخطاب(رض) وإمام المتّقين علي بن أبي طالب (ع) منها. في تاريخنا الحديث الأمثلة كثيرة على ما فعله هوى السلطة بالمبادئ والقيم وما جرته علينا من ويلات ونكبات جعلتنا حتى اليوم ندفع كشعب ثمنها. ربما لم يشهد البعض خصوصاً الشباب، أو يعايش تلك المراحل القاسية والمرة، غير أن آخرين ما زالوا يستذكرون أيام الصراعات والتصفيات للشخصيات الوطنية، التي مورست باسم الوطنية والحفاظ على المبادئ وتسويغ مصادرة الحدود الدنيا من حرية الرأي والتعبير من أجل تكريس فروض الطاعة و الولاء "للقائد الموهوب والمحبوب".. سنوات كان فيها حق المواطن الوحيد التصفيق وترديد شعارات الحرية والمساواة دون أن يلمسها، بل أن ما يجري عكسها تماماً، ناهيك عن أن أحزابا وشخصيات قد تحولت في العراق وغيره إلى أداة بيد مالك مفاتيح السلطة وخزائنها، فزينت هذه المجاميع والحاشية من الأتباع أفعاله، فحولت سيئاته حسنات وجعلت من الهزيمة انتصاراً ومن الإخفاق نجاحاً، حتى صار البعض يجهر بعبادة الفرد التي أكدت تجارب العالم فشلها الذريع وتسببها بمآس وويلات لا حصر لها للشعوب. قد يدعي البعض أن الانتخابات هي الفيصل وأن المالكي وغيره لا يملكون إلا الاستجابة لبصمة المواطن على ورقته الانتخابية، غير أن مسؤولية السياسي في أوضاع كالعراق بل المنطقة تتخطى ذلك، حيث أنّ المطلوب منه أن يكون القدوة خاصة بعد سنوات قاسية شهدت أوضاعا مزرية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لا تتحمل جهة أو شخص واحد مسؤوليتها بل يشترك الجميع فيها، غيرأنّ من الطبيعي أن تتجه الأنظار إلى السلطة التنفيذية والى رئيسها بشكل خاص. ومع تقديري واحترامي لصاحب البيان وحقه بالتعبير عن عن رأيه في التمهيد،لما يبدو توجهاً سابقا لأوانه في الدعوة لتولي المالكي ولاية ثالثة، غير أننا نود أن نذكّره بآراء عدد غير قليل من البرلمانيين ومن كتلة التحالف الوطني و منظمات المجتمع المدني التي عبرت عن رأيها الصريح في الأداء السيئ للأجهزة الحكومية وللفساد المستشري فيها وانتهاك الحقوق وغيرها من المظاهر السلبية التي من أبرزها قضية التعامل مع التظاهرات السلمية التي نظمها شباب مستقلون دعوا للإصلاح والتغيير، وهي تناقض ما جاء في بيانه- مع الأسف -، غير أننا مرة أخرى نتمنى على المالكي ألا يفعلها ليس لتقصير أو فشل ولكن لتثبيت قاعدة نعتقد أننا بأمس الحاجة إليها هي أن السلطة ليست غاية بحد ذاتها وأن خدمة الشعب يمكن أن يكون بقنوات أخرى غيرها .

وزارة النفط
شركة الحفر العراقية

بغداد- شارع النضال / بارك السعدون
هاتف: ٧١٩٨٢٧٨- ٧١٩١٧٧٣
البريد الالكتروني: idc@idc.gov.iq
ص ب: الضباط ١٩٣١٢

اعـــــــلان

المناقصة: IDC/2012/MOD-Equipment
تجهيز مواد مختبرية لسوائل الحفر

تعلن شركة الحفر العراقي احدى تشكيلات وزارة النفط العراقي عن مناقصة تجهيز مواد مختبرية لسوائل الحفر، وحسب المواصفات والشروط التي يمكن الحصول عليها من هيئة العقود والمشتريات في مقر الشركة في بغداد مقابل دفع مبلغ (١٠٠,٠٠٠) مائة الف دينار عراقي غير قابل للرد.
فعلى الراغبين بالمشاركة من الشركات المجهزة والشركات المصنعة او ممثليهم او وكلائهم المخولين المعتمدين (مع جلب كتاب التوكيل موقع ومختوم من قبل الشركة) تقديم عطاءاتهم بظرفين مغلقين (فني وتجاري) يدون على كل ظرف اسم ورقم المناقصة ومختومة بختم الشركة صاحبة العطاء، مع وصل شراء المناقصة.
تقدم التأمينات الاولية المقطوعة والبالغة ١٪ من قيمة العطاء على شكل خطاب ضمان او سندات قرض صادرة عن الحكومة العراقية او صك مصدق او كفالة مصرفية ضامنة على ان تكون صادرة من مصرف معتمد في العراق ونافذة لمدة ٩٠ يوما من تاريخ غلق المناقصة توضع بظرف ثالث مغلق يدون عليه رقم المناقصة واسم الشركة صاحبة العطاء مع تقرير فني عن إمكانيات الشركة، تستكمل هذه التأمينات المقطوعة للعرض الفائز لتصبح ٥٪ من قيمة العطاء بعد إشعار التبليغ بالإحالة وقبل توقيع العقد وتكون هذه الكفالة نافذة ولا تطلق الا بعد ايفاء المجهز بكافة التزاماته التعاقدية وإكمال تسليم المواد وقبولها وانتهاء فترة الضمان.
ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجر رسم الطابع البالغ قيمته ٠,٠٠٢ اثنان بالألف من قيمة العقد) واجور نشر الإعلان ومصاريف التحميلات الإدارية وبنسبة لا تتجاوز ٢٠٪ من الكلفة الفعلية لتنفيذ العقد في حالة خرق الالتزام بالعقد من قبل المجهز وقيام صاحب العمل (شركة الحفر) بتنفيذ هذا العقد من قبل ظرف آخر هذا بالإضافة الى تحمل أية ضرائب ورسوم أخرى مقرة قانونا.
تودع العطاءات في صندوق العطاءات في مقر الشركة.
شركة الحفر العراقية غير ملزمة بقول اوطأ العطاءات ويهمل أي عطاء غير مستوفي للشروط والمواصفات او يرد بعد تاريخ الغلق.
غلق المناقصة في الساعة الواحدة بعد ظهر يوم الاثنين المصادف ٢٠١٢/٢/٢٧.

المدير العام
رئيس مجلس الادارة

MINISTRY OF OIL - IRAQI DRILLING COMPANY
(IDC)

Baghdad- Al Nidhal Street/ Park Al Saadoun Tel: + 96417191773, + 96417198278
Email: idc@idc.gov.iq - P.Box: Al Tubbad 19312

ANNOUNCEMENT
TENDER No. IDC / 2012 /MOD-Equipment
Supplying Lab materials for drilling fluids

Iraqi ministry of oil establishments, invites to bid for Supplying Lab materials for drilling fluids, in accordance with the conditions and specifications, which can be obtained from the purchasing department, (IDC) headquarters in Baghdad. The bidder will pay (100,000) ONE Hundred Thousand Iraqi Dinars for the tender documents.

Whoever is willing to participate in the above mentioned tender from Supplying companies, Manufacturers or their authorized representatives should submit their offers in two sealed envelops marked "Technical and commercial" respectively tender's name and number should be written on each envelop. The Subtracted Bid Bond (1 % of the Total Offer Price as a fixed value) to be presented as " ink guarantee letter or loan bond issued from the Iraqi government or banking guarantee or certified cheque" must be issued from an accredited bank in Iraq, valid for 90 days after the closing date of the tender and to be included in a third sealed envelop with the tender's number and the company name with this offer in addition to the profile of the company. The awarded bidder must submit a 5% performance bond after award notification and before signing the contract. The PB shall be valid and not to be released until fulfillment of all contractual obligations, complete delivery of all the materials & acceptancethereof and end of the warranty period.

Iraqi Drilling Company will not be obliged upon accepting lower offers, any offer that does not meet the specified conditions & specifications or received after the closing date will be excluded. The awarded company is responsible for the expenses of advertisement and publishing as well as the stamp duty fee (0.002 of the contract value). Also in case of breach the Contract's obligation by the Contractor and whereas the Employer will implement this Contract by other party. The Contractor shall bear Administrative expenses costs that shall not exceed 20% of the actual total cost of the Contract. In addition, bear any other applicable taxes and duties.

The closing date will be on Monday the 27 /2 /2012 at 13:00 P.M

Director General

إعـــلان رقم (٨)
طلبية الشراء ٢٠١١/١٧١٨

تعلن شركة مصافي الوسط شركة عامة عن المناقصة المحلية تجهيز اسطوانات غاز (للمرة الثانية) بموجب المواصفات والشروط التي يمكن الحصول عليها من أمانة الصندوق لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) دينار (مئة الف دينار لا غير) غير قابل للرد فعلى المجهزين المختصين الراغبين بالمشاركة تقديم عرضين منفصلين (فني والآخر تجاري مع مراعات ترقيم الصفحات لكلا العرضين) وبالدينار العراقي وتكون نافذة لمدة لا تقل عن شهر مع التأمينات الأولية بنسبة ١٪ من قيمة العطاء مع العرض التجاري وبأغلفة مغلقة ومختومة مثبت عليها رقمي الإعلان، والطلبية الى استعلامات الشركة في موعد أقصاه الساعة (الواحدة) بعد الظهر ليوم ٢٠١٢/٢/٢٧ ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان

.. مع التقدير ..

ملاحظة:-
١- يتوجب ذكر ملاحظة تقديم التأمينات الأولية على ظرف العرض الفني وبدون ذكر المبلغ وبخلافه يهمل العطاء.
٢- تقبل خطابات الضمان من المصارف المعتمدة التالية فقط.
(مصرف اشور الدولي للاستثمار، مصرف الائتمان، مصرف الشرق الأوسط، مصرف بيبلوس، مصرف دار السلام)
٣- يمكن الاطلاع على شروط تقديم العطاءات على الموقع الالكتروني:-

www.oil.gov.iq
www.dauramrc.com
info@dauramrc.com

المدير العام
حسام محمد علي